الأنباء
الخميس 4 ابريل 2013

خلال ندوة "صدق النفيسي وكذب الصفويون" في ديوانه أمس الأول

الطبطبائي: المشروع الإيراني في المنطقة هدفه زرع الفتن والتمدد والسيطرة

د. وليد الطبطبائي متحدثا خلال الندوة أمس الاول (محمد خلوصي)

المناور: الفكر الصفوي هدفه تصفية أهل السنة والجماعة

العلي: النظام الإيراني يخطط للتوسع في المنطقة الإسلامية

قال النائب وليد الطبطبائي إن هدف الندوة التي اقامها بعنوان «صدق النفيسي وكذب الصفويون» يأتي للنظر في الامن الاستراتيجي وليس من اجل الضرب في مكونات المجتمع، مضيفا نحن حريصون على حماية البلد والوحدة الوطنية.

وتابع إن إيران ترث سياسة ما أسماه بـ«الدولة الصفوية»، التي نشأت منذ 5 قرون وتمثل شوكة في خاصرة الامة الاسلامية، موضحا ان إيران بعيدة كل البعد عن الشعارات التي تطلقها برفع الظلم عن المستضعفين والدليل ما يحدث في قتل الابرياء في سورية والعراق.وخاطب الطبطبائي الشيعة العرب قائلا: هذه ليست ثورتكم بل هي ثورة فارسية تهدف الى اعادة مجدها في ظل ما يحملونه من كره للعرب، اضافة الى القضاء عليهم، مضيفا ان الفرس يريدون تحقيق أهدافهم عبر المذهب وكأنهم حماة له.

وبين ان الشيعة العرب مضطهدون في ظل الفقر والظلم، وهو أمر يؤكد ان الفرس لا يحبون ابناء مذهبهم بقدر حبهم للفارسيين، قائلا إن إيران هي من سعت إلى تفجير مرقد العسكري والحسينيات في العراق حتى يطلب الشيعة العرب منها مساعدتها.

واضاف ان تحركات ايران في المنطقة تأتي من باب زرع الفتن، بل انها لا تريد الخير لشعوب المنطقة في ظل مشروعها الذي تسعى فيه الى التمدد والسيطرة.

وتابع ان إيران تتجه إلى الهلاك، فالرسول الكريم ﷺ قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، موضحا في الوقت نفسه ان مصطلح «الصفوية» لا يقصد به الشيعة بل هي تمثل كل من يدعم السياسة الإيرانية سواء من السنة او الشيعة بهدف ضرب دول المنطقة.

ومن جانبه قال النائب في مجلس 2012 أسامة المناور إن الفكر الصفوي هدفه تصفية اهل السنة والجماعة، وخير دليل ما يحدث في العراق وسورية ولبنان من قتل للمدنيين والابرياء.

وتابع المناور انه منذ 60 عاما قد ذهبت فلسطين وسورية ولبنان ووولاة الامر لم يعلنوا الجهاد، قائلا: لا نريد اليوم ان يرفعوا لواء الجهاد ولكن نريد الحديث عن مصالحكم، في جرأة ايران على تنفيذ مصالحهم وأهدافهم.

وتسائل المناور هل تعي حكومات الدول الخليجية ان هناك اشياء اهم من «البشوت والبخور» في ظل ذهاب العديد من الدول؟ واين دورها من دعم سورية؟ وتابع ان الحكومة غير قادرة على الدفاع عنا والدليل هروب عدد من الايرانيين مؤخرا من القاعدة البحرية ولا نعلم عنهم شيئا، موضحا ان الحكومة لا تستطيع توفير الامن الداخلي والخارجي، في ظل تآكل الاطراف في المنطقة، مطالبا بضرورة العمل بين دول الخليج على اطلاق الاتحاد الخليجي في الدفاع والسياسة الخارجية. وبدوره قال الناشط السياسي ناصر المصري إن الله أعزنا بالإسلام وللأسف نحن نستجدي بالآخرين، داعيا الحكومة الى الاستعداد لما نعتبرهم أعداءنا.

وتابع ان د.عبدالله النفيسي يمثل بالنسبة لنا رمزا لن نتخلى عنه أبدا، قائلا يجب ان تتحد دول الخليج حتى تواجه إيران. وأكد المصري ان هناك مساحات كبيرة مشتركة بين الشيعة والسنة فهم يأتون من حضارات عريقة في المنطقة، مستغربا في الوقت نفسه من سياسة الحكومة ما بعد الغزو العراقي بإلغاء التجنيد الإلزامي قائلا «لم أر دولة تخرج من حرب وتلغي التجنيد الإلزامي.

وتابع ان الخلايا مستيقظة ونحن النائمون، متسائلا هل لا توجد لدينا الجراة في ضرب الزوارق الايرانية التي تتجاوز مياهنا الاقليمية.

ومن ناحيته اكد الداعية الاسلامي حامد العلي انه لم تعد هناك خلايا نائمة بل هي هناك جسم ورؤوس كبيرة خطرها اصبح مرئيا يعرفه العامة والخاصة، قائلا إن النفيسي يعتبر من المفكرين العرب ويحمل أفكارا غنية لا تعتبرها الدوائر السياسية سوى خطر، لذلك فمواجهة شر الصفوية لا يحتاج تبريرا، أما التشيع كمذهب يمكن مواجهته تحت منابر الفكر والثقافة.

وبين ان الفتنة هي خارجية وليست داخلية وهي آتية من النظام الإيراني ومخططها التوسعي في المنطقة الإسلامية، مطالبا بتدريس معركة «جالديران» فهي من اوقفت الزحف الصفوي، لاسيما ان الصفويين لا تقوم لهم قائمة على حطام حضارتنا. وتابع ان الفتنة اصبحت ملحة وقضية يومية وليست متوقفة لذلك وجب التحذير منها، فخطرها لا يجلب الا الدمار والتخريب والدليل ما يحدث في العراق، فالمشروع الصفوي دموي ومدمر.

وبين ان اسباب التمدد الايراني هي انها جزء من سياسة الغرب بالمنطقة والتي تقوم على خلق الازمات والامساك بخيوطها، كما ان غياب الشعوب عن القرار يخلق هذا التمدد، مطالبا بالدعوة الى الارتقاء بالشعوب الخليجية لاتخاذ القرارات عبر المؤسسات.

● سلطان العبدان

خلال ندوة "قانون صندوق الأسرة بين المرور والعقبات" في ديوان الجاسر

الزلزلة: استبعاد البنوك الإسلامية من القانون بسبب عدم تعاملها بالفوائد

باسل الجاسر متوسطا د. الزلزلة وصفاء الهاشم خلال ندوة امس الأول (أسامة أبو عطية)

44 ألف مستفيد من القانون بعد استبعاد المستفيدين من قانون المتعثرين والبالغ عددهم 6 آلاف

الهاشم: العدالة المطلقة مستحيلة إلا أن حل بعض المشاكل يعتبر خطوة على الطريق الصحيح للقضاء على أي مشكلة

وصف النائب يوسف الزلزلة رئيس اللجنة المالية المراحل التي مرت بها الجلسات بين اللجنة والحكومة بالماراثونية حيث استمرت لأكثر من سبع ساعات متواصلة، مؤكدا على أن قانون الأسرة الجديد والمقترح لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية وإنما هو يرسخ للعدالة كونه سينصف العديد من المواطنين الذين تضرروا فعليا وتولد من تضررهم قضية القروض المتعثرة والتي تمت معالجتها عبر قانون المتعثرين.واضاف الزلزلة خلال ندوة «قانون صندوق الأسرة بين المرور والعقبات» في ديوان الجاسر ان مجلس الأمة كان حريصا على المال العام عند تقديمه للمقترح فعمد إلى استرداد اموال الدولة التي ستدفعها من المواطنين، متوقعا ان يتم استرداد تلك الاموال في غضون اربع سنوات على أقصى تقدير وهو ما يعني أن الدولة لن تخسر شيئا من أموالها وان كل ما ستقدمه للمواطنين هو بمثابة قرض حسن.وبين الزلزلة ان القانون يعمل على دفع الدولة للقروض وأصل الدين عن المواطنين ما يعني ان فائدة الدين ستسقط تلقائيا وبالتالي لن يدفع المواطن إلا أصل الدين فقط فيما ستسقط الفائدة على القروض تلقائيا كون القانون في البنوك التجارية يقول بسقوط الفائدة عندما يقوم المدين او المقترض بدفع القرض أو ما تبقى منه.وقال من هذا المنطلق لن تندرج البنوك الإسلامية ضمن قانون الأسرة كونها لا تتعامل بالفوائد وإنما تتعامل بنظام العوائد، مشيرا الى ان فتوى قدمت إلى اللجنة المالية من بيت التمويل تفيد بحرمانية إسقاط العوائد عن المقترض من البنوك الإسلامية وبالتالي تم استبعاد مقترضي البنوك الإسلامية وبالتالي لن يطبق القانون إلا على البنوك التقليدية.

وأكد الزلزلة على أن عدد المستفيدين من القانون يصل إلى 44 ألف مستفيد بعد استبعاد المستفيدين من قانون المتعثرين والبالغ عددهم 6 الاف مستفيد وهو الأمر الذي يؤكد ان التكلفة لن تكون 720 مليون دينار كما تقول الحكومة او وزير المالية وهو الأمر الذي سيسهل الموافقة على القانون.واضاف ان ما دفع مجلس الامة واللجنة المالية الى التمسك بالانتهاء من القانون واقراره والموافقة عليه حكوميا هو بالفعل ما ثبت من وجود مخالفات شابت عمليات القروض اثناء الفترة من 2002 حتى 2008/3/30 حيث كانت رقابة بنك الكويت المركزي في تلك الحقبة متساهلة ما دفع العديد من البنوك الى الحصول على فائدة على القرض تفوق الفائدة المقننة بـ 4٪ فوق سعر الخصم وهنا لب المشكلة التي يجب معالجتها. ومن جانبها قالت مقررة اللجنة صفاء الهاشم ان مجلس الامة الحالي اعتبر قضية اسقاط الفوائد قضيته الاولى واولاها اهمية كبيرة كون تلك القضية استمرت خلال المجالس الماضية دون التوصل الى حل لها وهو ما جعلها تزداد حتى كبرت وأصبحت ككرة الثلج.وأكدت الهاشم «اننا بعد التدقيق في البيانات تبين لنا ان هناك تجاوزات حصلت في الفترة المحددة ولكنها فقط ظهرت لمن قام بالبحث في ملفاته اما من لم يبحث في قروضه واصل دينه وحجم الفائدة المفروضة عليه فماذا يفعل؟»وقالت الهاشم ان مشكلة القروض مشكلة طال امد النقاش فيها لفترات طويلة والتلاعب بمشاعر المواطنين حيث كان السابقون (يجترون) في تلك القضية واستخداما لمشاعر المواطنين الذين ينتظرون آخر الشهر لينظروا هل تبقى من معاشهم ما يكفي للعيش الكريم ام لا.

وقالت ان المشكلة يعاني منها الشعب الكويتي ولابد من القضاء عليها خاصة ان قانون المتعثرين حينما ولد جاء عبر القضاء وعبر محاكم فورية وانية فيما طريقة احتساب الفائدة اثرت سلبا على معالجة الامر برمته وقد اظهرت الرقابة والتدقيق وجود قصورا في الرقابة وبالتالي لابد من البحث في كافة الملفات وان كانت العدالة المطلقة مستحيلة الا ان حل بعض المشاكل يعتبر خطوة على الطريق الصحيح للقضاء على اي مشكلة.

وقالت الهاشم ان هذا الامر (إرجاع المبالغ الى أصحابها) هو من اهم انجازات القانون المقترح مهما كانت الفترة المتبقية للقرض، مؤكدة ان القانون بصيغته الحالية يعمل على معالجة القضية برمتها وعلى البنوك ان تتحمل نتائج اية عمليات للتصويب الذي سيحدث.من جانبه القى المحامي باسل الجاسر كلمة أكد على أن البنوك الكويتية ستتضرر من هذا القانون وهذا ما عكسه البيان الصادر من اتحاد مصارف الكويت الاسبوع الماضي ولو لم تكن البنوك متأثرة بالقانون ما كانت أصدرت البيان.

وطالب الجاسر بأنه يجب تكون معالجة قضية القروض كذلك بالحكمة التي لا تؤثر على قطاع البنوك الذي يعتبر صرحا اقتصاديا يجب الدفاع عنه وكذلك بما لا يتعارض مع روح القانون ويرسخ للعدالة بين المواطنين الكويتيين وبما يقضي على مشكلة قائمة بالفعل.

● ناصر الوقيت

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749